مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 288 (من 9 إلى 16 فبراير 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة.....2

تعديل قانون الانتخابات؛ خطوة نحو شفافية الانتخابات

نظام الانتخابات في أفغانستان.....4

تعديل قانون الانتخابات.....4

النتيجة.....7

مباحثات موسكو؛ هل سيبدأ الحوار بين الأفغان؟

مباحثات موسكو.....9

المواقف تجاه جلسة موسكو.....10

الحوار بين الأفغان من أجل السلام.....11

النتيجة.....12

مقدمة

إدخال التعديلات على النظام الانتخابي واللجان الانتخابية الأفغانية كان من الوعود المهمة التي تعهدت حكومة الوحدة الوطنية بتنفيذها بعد انتخابات عام ٢٠١٤م المثيرة للجدل. مع أن الحكومة أعادت إنشاء لجنة الانتخابات؛ ولكن كل التغييرات الواردة في اللجنة لم تخفف من حدة المشكلات الموجودة في النظام الانتخابي.

أجريت الانتخابات البرلمانية من قبل لجنة الانتخابات مع مشكلات وخلافات كثيرة بشأنها وبعد تأخير ثلاث سنوات، كما أن بعد مضي أربعة أشهر لم تعلن نتائجها في كثير من المحافظات.

والآن في الوقت الذي بقي إلى الانتخابات الرئاسية حوالي خمسة أشهر؛ قام الرئيس الأفغاني بتعديل قانون الانتخابات بعد التشاور مع ممثلي المرشحين للانتخابات ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بها، وأمر بتنفيذ هذا القانون بعد إجراء التعديلات في ٢٦ مادة منه وتأييد الهيئة الوزارية لها. كما قامت الحكومة بعزل رؤساء اللجان الانتخابية طبقا للطرح المصوب في قانون الانتخابات الجديد.

نتطرق في الجزء الأول من تحليل الأسبوع إلى نوعية التعديلات الواردة في بعض مواد قانون الانتخابات، وعزل رؤساء اللجان الانتخابية من قبل رئيس الجمهورية.

كما خصص الجزء الثاني من التحليل بمشاركة طالبان والساسة الأفغان في إجلاس موسكو من أجل السلام، والآمال الموجودة المعقودة بالحوار بين الأفغان. مع أن إجلاس موسكو عارضتها الحكومة الأفغانية ولم يشارك فيه ممثلوها؛ إلا أن كثيرا من الأفغان يعتقدون أن مثل هذا الإجلاس يمهد الطريق أمام المفاوضات بين الأفغان.

تعديل قانون الانتخابات؛ خطوة نحو شفافية الانتخابات

الحكومة الأفغانية وبعد عدة جلسات تشاورية وبحضور بعض من المرشحين وممثلين لعدد منهم، وممثلي الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية المتعلقة بالانتخابات؛ شكلت لجنة فنية بهدف إجراء تعديلات في قانون الانتخابات والإصلاحات في اللجان الانتخابية.

هذه اللجنة والتي كانت في تركيبتها ممثلو الأحزاب السياسية وممثلو المرشحين للانتخابات والمؤسسات المهتمة بها؛ قدمت باتفاق مسودة نهائية لتعديل قانون الانتخابات، وتم تأييدها الأسبوع الماضي (٢٣ من شهر دلو ١٣٩٧هـ ش) من قبل مجلس الوزراء، وأصدر رئيس الجمهورية أمرا بتنفيذها.

بالتزامن مع تأييد والأمر بتنفيذ قانون الانتخابات الجديد تم عزل رؤساء اللجان الانتخابية وأعضائها، كما صدر أمر بمنعهم من السفر إلى الخارج من قبل الإدعاء العام.

النظام الانتخابي في أفغانستان، وكيفية التعديلات الواردة في قانون الانتخابات، والآمال المعقودة في نزاهة النظام الانتخابي وأيضا القلق بشأن تنفيذ التعديلات الجديدة في قانون الانتخابات؛ من الأمور التي نتطرق إليها في هذا التحليل.

نظام الانتخابات في أفغانستان

وفقا لقانون الانتخابات القديم في أفغانستان، فإن طريقة النظام الانتخابي في البلاد، كان نظاما انتخابيا الرأي الواحد وغير قابل للانتقال (SNTV). هذا النظام أكثر ما يستخدم في الدول التي تجربتها جديدة في الانتخابات. في هذا النظام الانتخابي يحق لكل واحد من الناخبين أن يصوت مرة واحدة، وليس صوتهم قابلا للانتقال. يعني لا يمكن لأصوات الناخبين الانتقال إلى المرشحين الآخرين أو الأحزاب السياسية الأخرى. على سبيل المثال: إذا كانت هناك مقاعد عدة في دائرة انتخابية؛ فإن المرشحين الذين يحصلون على آراء أكثر يعتبرون فائزين.

بعد سقوط حكم طالبان في أفغانستان لم تكن هناك حزب يستطيع أن يدخل مسرح التنافس مع المنظمات الجهادية. ويُعتقد لذلك أن المجتمع الدولي اختار نظام الرأي الواحد وغير قابل للانتقال للانتخابات في أفغانستان لأمور سياسية؛ ولو لم يحدث ذلك فإن المنظمات الجهادية كانت هي الفائزة في الانتخابات نظرا لإمكانياتها وسابقتها في سياسة البلاد.

بعد سقوط نظام طالبان وقيام الحكومة الجديدة، وطيلة ١٨ عاما الماضية التي كان النظام الانتخابي في أفغانستان على أساس الرأي الواحد وغير قابل للانتقال؛ وقد منع هذا الأمر الأحزاب السياسية في البلاد من التقدم والتنمية.

تعديل قانون الانتخابات

تم إدخال التعديلات في اللجان الانتخابية طبقا لاتفاقية حكومة الوحدة الوطنية بعد انتخابات عام ٢٠١٤م الرئاسية؛ لكن هذه التعديلات لم تؤدِّ إلى إيجاد إصلاحات أساسية في لجنة الانتخابات المستقلة. تأخير ثلاث سنوات في الانتخابات البرلمانية وإجراؤها بشكل سيء للغاية والتي لم تعلن نتائجها حتى الآن في كثير من المحافظات؛ كل ذلك دليل على الضعف في عمل اللجنة.

تعديل قانون الانتخابات وإجراء الإصلاحات في اللجان الانتخابية؛ أحد وعود حكومة الوحدة الوطنية ومطالبة الأحزاب السياسية والمؤسسات المشرفة على الانتخابات والمؤسسات الدولية المساعدة للانتخابات في أفغانستان، والحكومة أقدمت في النهاية على هذه الخطوة وكونت لجنة مكونة من ممثلي الأحزاب السياسية وممثلي المرشحين لرئاسة المؤسسات ذات العلاقة بالانتخابات.

المواد ١١، و١٢، و١٣، و١٤، فقرة (٣) من المادة ١٦، و١٩، و٢١، و٢٢، و٢٣، و٢٨، و٢٩، فقرة (١) من المادة ٣١، و٣٢، و٣٣، و٤١، فقرة (٢) من المادة ٦١، فقرة (٢) من المادة ٦٤، فقرات (٢ و٣) من المادة ٧٤، ٧٩، الجزء ٢ لفقرة (١) وفقرة (٥) من المادة ٨٣، والمواد ٨٥، و٨٩، و٩٣ وفقرات (٤ و٥) من المادة ٩٤ وفقرة (١) من المادة ١٠٨ من المواد التي تم تعديلها في قانون الانتخابات المنتشرة في الجريدة الرسمية رقم ١٢٢٦ سنة ١٣٩٥هـ ش. نذكر هنا أمورا مهمة:

تغيير نظام الرأي الواحد وغير قابل للانتقال إلى نظام كثير الأبعاد: النظام الانتخابي كثير الأبعاد (MDR) يندرج تحت فروع النظام التناسبي. في هذا النظام يتم تشكيل فهرس الناخبين على ثلاثة أقسام: "فهرس لائتلاف المرشحين المستقلين؛ وفهرس لائتلاف الأحزاب السياسية؛ وفهرس للأحزاب السياسية" . في هذا النظام الآراء تكون قابلة للانتقال داخل كل فهرس. المؤيدون لهذا النظام يقولون أن النظام كثير الأبعاد يهيؤ فرصة للتنافس بين المرشحين المستقلين والمشاركة العادلة والإشراف الكامل من قبل الأحزاب السياسية.

في المادة الثانية من أمر الرئيس غني بشأن تعديل قانون الانتخابات يقال "إن الانتخابات القادمة ستجرى حسب النظام الانتخابي كثير الأبعاد. اللجنة المستقلة للانتخابات وبالتعاون مع الأحزاب السياسية المسجلة في وزارة العدل ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالانتخابات اتخذت التدابير اللازمة وعليها تقديم طرحها بالإضافة إلى تعديل قانون الانتخابات خلال شهر واحد بعد بدء عمل اللجنة لتأييد الحكومة".

حذف لجنة الانتخاب: كان على لجنة الانتخاب تعريف ٢١ شخصا إلى رئيس الجمهورية من الذين تم تعريفهم للعضوية في اللجنة وكانت لديهم معايير قانونية أرفع وأنسب مع مراعاة التركيبة القومية والجنسية وبرؤية سيرتهم الذاتية ومستنداتهم، وكان على الرئيس اختيار أعضاء اللجنة من بين هؤلاء مع مراعاة التركيبة القومية والجنسية.

مع إجراء التعديلات في قانون الانتخابات تم حذف لجنة الانتخاب. وطبقا للقانون الجديد كل حزب مسجلة في وزارة العدل يقدم شخصا لرئيس الجمهورية وكل مؤسسة مدنية ذات العلاقة بالانتخابات تقدم ١٥ شخصا الذين استوفوا الشروط خلال سبعة أيام لتعيين أعضاء اللجنة ولجنة سمع الشكاوي على أن يكون خمسة منهم من النساء على الأقل.

جاء في القانون: إذا كان رئيس الجمهورية مرشحا لهذا المنصب مرة أخرى؛ فإن رئيس الجمهورية وكل من المرشحين لرئاسة الجمهورية يصوتون في هذه الحال لأربعة عشر شخصا (سبعة أشخاص للجنة الانتخابات، خمسة اشخاص للجنة سمع الشكاوي، شخصان لرؤساء إدارة اللجنة). رئيس الجمهورية يختار في الدور الأول سبعة أشخاص الذين حصلوا على آراء أكثر لعضوية اللجنة مع مراعاة التركيبة القومية والجنسية على أن يكون اثنان منهم من النساء بالترتيب الآتي:

أربعة أعضاء لمدة خمس سنوات

ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات

استخدام مؤظفين دائمين: المؤظفون الدائمون في الإدارة ومكاتب اللجنة في المحافظات يتم استخدامهم طبقا لخطة العمل الخاص التي يتم تأييدها من قبل اللجنة وبمشاركة اللجنة المستقلة للإصلاحات الإدارية والخدمات المدنية عن طريق التنافس الحر.

لجنة سمع الشكاوي الانتخابية: لجنة سمع الشكاوي الانتخابية فيها خمسة أعضاء. طبقاللقانون الجديد من أجل نزاهة أكثر والاستماع إلى الاعتراضات والشكاوي التي تنشأ من المخالفات الانتخابية؛ تستطيع الحكومة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة تعيين شخصين متخصصين دوليين في شؤون الانتخابات كعضوين بارزين في مركز الشكاوي من دون إذن.

استخدام النظام الإلكتروني: طبقا للقانون الجديد فإن على اللجنة المستقلة للانتخابات اتخاذ الإجراءات لتسريع العملية الانتخابية وضمان النزاهة حتى تتم جميع مراحل العملية الانتخابية إضافة إلى تسجيل الأسماء وتعيين الناخبين طبقا لخطة عمل متعلقة باستخدام النظام الإلكتروني وتكنولوجيا بايومتريك.

وعلى اللجنة أيضا التقييم التكنولوجي للنظام المذكور بواسطة الأطراف المعتبرة المحلية والدولية قبل استخدامه.

النتيجة

بالنظر إلى الانتخابات الماضية وعمل اللجان الانتخابية؛ فإن نظام الانتخابات في أفغانستان وكيفية بناء اللجان الانتخابية يحتاج إلى إصلاح وتعديل. مع أن الحكومة الأفغانية تأخرت في مبادرتها بهذا الشأن؛ إلا أن المبادرة مهمة وتعزز الآمال في نزاهة هذه العملية.

من جهة أخرى؛ مع أن الحكومة الأفغانية وبالاتفاق مع ممثلين من الأحزاب السياسية وممثلين من المرشحين والمؤسسات المتعلقة بالانتخابات أنشأت المسودة النهائية لتعديل قانون الانتخابات، وأمر رئيس الجمهورية بتنفيذها؛ إلا أن هناك قلق بشأن كيفية تنفيذها. في الوقت الذي بقي خمسة أشهر فقط إلى موعد إجراء الانتخابات الرئاسية ١٣٩٨هـ ش، ومن جهة أخرى فإن لجنة الانتخابات عند بدء عملية الانتخابات الرئاسية واجهت تغييرات كبيرة، فإن ذلك له تأثير على عملية الانتخابات الرئاسية القادمة.

طبقا لتعديل قانون الانتخابات فإن قائمة الناخبين يجب إعدادها على أساس جهاز البايومتريك حتى يمكن منع التزوير؛ ولكن كون نظام الانتخابات إلكترونيا فإن تجربة البايومتريك الفاشلة في الانتخابات البرلمانية مثيرة للقلق.

مع كل ذلك فإن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد بشكل عام يتعلق بمفاوضات السلام الأخيرة بين طالبان وأمريكا، كما أشار زلمي خليلزاد مرة أخرى في تصريحاته الأخيرة أن الانتخابات الرئاسية سيتم تأجيلها إذا تمت المصالحة مع طالبان. وهناك بعض التحليلات تقول أن إجراءات الحكومة الأخيرة بشأن لجنة الانتخابات هو نوع من الضغط على أمريكا وطالبان فيما يتعلق بمفاوضات السلام الأخيرة؛ ولكن في حين لاتستطيع إجراء الانتخابات من دون مساعدة المجتمع الدولي المالي، ويُعتقد أن الانتخابات الرئاسية لا يتم إجراؤها في ٢٩ من شهر سرطان من عام ١٣٩٨هـ ش، ومن الممكن تأجيلها لبضعة أشهر أخرى. انتهي

مباحثات موسكو؛ هل سيبدأ الحوار بين الأفغان؟

قبل عدة أيام (في ١٦ و١٧ من شهر دلو من عام ١٣٩٧هـ ش) أقيمت جلسة مباحثات حول السلام في أفغانستان لمدة يومين بين طالبان وعدد من السياسيين الأفغان، وقادة الجهاد ومسؤولين حكوميين سابقين، وأصدر بيان مشترك من قبل المشاركين في نهاية الجلسة.

حول مباحثات موسكو يعتقد كثير من السياسيين أن مثل هذه المباحثات يمهد الطريق أمام حل الخلافات بين الحكومة الأفغانية وطالبان، كما أنها تلعب دورا مهما في المصالحة بين الأفغان؛ لكن الحكومة الأفغانية انتقدت هذه الجلسة وقالت أن مثل هذه الجلسات ليست لديها أي سلطة تنفيذية.

مع استمرار الحوار المباشر بين الأمريكيين وطالبان، ومعارضة حكومة الوحدة الوطنية لجلسة موسكو بين طالبان والسياسيين الأفغان ازدادت الشكوك في نية الحكومة بشأن السلام؛ ولكن من جانب آخر فإن مطالبة الحكومة بإقامة مجلس الشورى العالي (لويا جيرغا) في الشهر القادم زادت الأمل في إنجاح مفاوضات السلام الجارية.

مفاوضات السلام بين طالبان والسياسيين الأفغان في موسكو، وإلى أين تتجه عملية السلام بين الأفغان؟ نتحدث عن الأمرين في هذا التحليل.

مباحثات موسكو

مباحثات موسكو التي استمرت لمدة يومين، شارك فيها الرئيس السابق حامد كرزي، ومستشار الأمن القومي الأسبق والمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة حنيف أتمر، ومحمد يونس قانوني، وملا عبدالسلام ضعيف، ومحمد إسمعيل خان، ووكيل أحمد متوكل، ومحمد محقق، وعطاء محمد نور وعدد من السياسيين وعلماء الدين ووجهاء الأقوام، وممثلين من حركة طالبان برئاسة عباس استانكزي. استمرت الجلسة لمدة يومين، وفي نهاية الجلسة صدر بيان في عشر مواد اتفق فيها جميع المشاركين على الأمور الآتية:

الأول: يعتقد جميع المشاركين أن الحوار بين الأطراف الأفغانية يمكن أن ينتج عنه السلام الدائم مع حفظ كرامة الشعب الأفغاني.

الثاني: مثل هذه الجلسات والمباحثات ضرورة ملحة لإحلال السلام في أفغانستان، ويجب أن تستمر.

الثالث: المفاوضات الجارية في قطر من أجل السلام يجب تأييدها والاستمرار فيها.

الرابع: في حال إحلال السلام في أفغانستان يجب إجراء الإصلاحات اللازمة في مؤسسات الأمن والدفاع وغيرها من المؤسسات الوطنية مع الحفاظ عليها.

الخامس: تعاون دول المنطقة والدول الكبرى يعتبر ضرورة ملحة لإحلال السلام والاستقرار الدائم في أفغانستان.

السادس: تم التأكيد على رعاية الأصول الأساسية للإسلام في جميع شؤون الدولة، كما تم التأكيد على اعتبار أفغانستان بيتا لجميع الأفغان، وعلى إقامة حكومة إسلامية مركزية شاملة في أفغانسان، وإقامة العدل والوحدة الوطنية، وحيادية أفغانستان في الصراعات الدولية وصراعات المنطقة.

السابع: خروج القوات الأجنبية من البلاد بشكل كامل، والتأكيد على عدم تدخل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وطمأنة المجتمع الدولي على أنه لن يواجه أي تهديد من قبل أفغانستان، حرية التعبير وحق التعليم والحقوق السياسية والاقتصادية والفعاليات الاجتماعية؛ كل ذلك يجب ضمانه، كما يتم جلب المساعدات الدولية لتنمية البلاد وإعادة إعمارها.

الثامن: بذل الجهود لبناء الثقة بواسطة الإفراج عن الأسرى كبار السن والمرضى والذين أنهو مدة سجنهم أو بقي قليل منها. وإزالة أسماء قادة طالبان من القائمة السوداء للأمم المتحدة وفتح مكتب رسمي لهم في العاصمة القطرية الدوحة.

التاسع: إقامة جلسة مباحثات أخرى للأطراف الأفغانية في العاصمة القطرية الدوحة في المستقبل القريب.

المواقف تجاه جلسة موسكو

كانت هناك مواقف مختلفة تجاه جلسة موسكو؛ الحكومة الأفغانية انتقدتها وقالت أن مثل هذه الجلسات يمكن أن تعتبر بحثا علميا ولن تكون لها نتائج عملية تنفيذية. كما يقال أن الحكومة الأفغانية قدمت شكوى رسمية إلى منظمة الأمم المتحدة لمشاركة ممثلين من حركة طالبان في هذه الجلسة على أن هناك في قطر مسؤولون من حركة طالبان أسماءهم مدرجة في القائمة السوداء للأمم المتحدة ولايستطيعون السفر بحرية. من جهة أخرى من المشاركين في هذه الجلسات أبدى الرئيس السابق حامد كرزي تفاؤله بشأنها وقال للمراسلين أن: «السلام هو إرادة الشعب الأفغاني وتم التأكيد في هذه الجلسة على إحلال السلام في أفغانستان». كما أن حنيف أتمر المرشح في الانتخابات القادمة ومستشار الأمن القومي السابق قال: «طالبان لم يكونوا مستعدين على التفاوض المباشر مع الحكومة الأفغانية، ولكن تم التأكيد في البيان المشترك الصادر من قبل المشاركين في هذه الجلسة على الحوار بين الأفغان».

قال وزير الخارجية الروسي أن حكومته ليست هي التي قامت بتنظيم هذه الجلسة، ولكن هناك أطرافا تعتقد أن إقامة الجلسات في موسكو مظهر من مظاهر الحرب الباردة القائمة بالفعل بين أمريكا وروسيا، وتريد موسكو تنمية نفوذها في أفغانستان من خلال هذه الجلسات أكثر فأكثر. وأثناء مباحثات موسكو أقيمت تظاهرات ضدها في بعض المحافظات ورفع الشعب شعارات ضد روسيا.

الحوار بين الأفغان من أجل السلام

هناك جهود تبذل منذ حوالي عقد من الزمان لإنهاء الحرب في أفغانستان عن طريق الحوار بين الأفغان، وتم تسريع هذه الجهود مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذه الفترة اشتدت الضغوط على طالبان بطرق مختلفة على مستوى دول المنطقة والعالم لتضطر الحركة على الجلوس على طاولة المفاوضات المباشرة مع الحكومة الأفغانية؛ ولكن هذه الجهود لم يكن لها أي أثر يذكر.

كانت طالبان تشدد على الحوار مع الأمريكيين بشكل مباشر حتى أحس الأمريكان ضرورة التفاوض المباشر مع طالبان. وبعد أربعة أشهر عينوا زلمي خليلزاد مندوبا لهم للتفاوض مع الحركة. في أربعة أشهر الماضية تفاوض خليلزاد أربع مرات بشكل رسمي مع ممثلين من الحركة؛ لكن المشكلة الكبيرة في هذه العملية المسماة بعملية السلام هي أن الحكومة الأفغانية لا حق لها في المشاركة فيها.

مع أن الجلسة المشتركة بين طالبان والسياسيين الأفغان كخطوة أولية على طريق الحوار بين الأفغان وإنهاء الحرب الجارية كانت فرصة سانحة؛ ولكن يبدو أن هناك فرقا بين مفهوم الحوار بين الأفغان وتعريف كل من طالبان والحكومة الأفغانية لهذا المفهوم، وهذا الفرق هو الذي أحدث نوعا من الانسداد في مفاوضات السلام.

ترى طالبان أن المصالحة بين الأفغان هي الحوار بين مختلف الأطراف السياسية والقادة في أفغانستان؛ وهذا يعني أنهم لايقبلون النظام الحالي كحكومة والذي على رأسه الرئيس أشرف غني. وبهذا الشأن قال زلمي خليلزاد في مقابلة تلفزيونية قبل فترة أن طالبان لاتريد التفاوض مع مسؤولي حكومة الوحدة الوطنية، لأنهم لا يقبلون مشروعية الحكومة، ومن جانب آخر يقولون أن هذا في صالح مرشح خاص وهو الرئيس غني. من جهة أخرى فإن الحكومة الأفغانية لديها مفهوم آخر للحوار بين الأفغان وتقول أن على طالبان قبول الحكومة الحالية والتفاوض معها.

النتيجة

المباحثات بين طالبان والساسة الأفغان في موسكو حول السلام في أفغانستان والتي استمرت ليومين لا سابقة لها في ١٨ عاما الماضية. لأن الأطراف المختلفة جلست على طاولة واحدة للحوار بهدف إنهاء الحرب المستمرة في أفغانستان، وأصدرت بيانا مشتركا تبذل بموجبه الجهود لإنهاء الحرب الحالية عن طريق التفاوض.

المفاوضات المباشرة بين طالبان والولايات المتحدة من أجل السلام في أفغانستان والاتفاق بين الجانبين على إطار عام للتفاوض، والجلوس بين طالبان والساسة الأفغان لأول مرة، وإبداء المشاركين رضاهم عن هذه المفاوضات وتأكيدهم على استمرارها، والمطالبة بتدوير المجلس العالي للتشاور (لويا جيرغا) بشأن السلام؛ كل ذلك من الأمور التي يمكن أن تعقد الآمال بها للتوصل إلى السلام في أفغانستان.

المواد التى تم الاتفاق عليها في بيان جلسة موسكو، إذا تم تنفيذها في المستقبل؛ فإنه يمكن للأفغان النجاح في إنهاء الحرب الحالية. كما أننا نستطيع أن نعتبر التفاوض بين الحكومة الأفغانية وطالبان ما يمكن إيجاد حل له في مجلس الشورى العالي للسلام مثل مباحثات موسكو وإنهاء المأزق الموجود.

انتهى

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: (+93) 784089590 – (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com